

**AL-HOCUC**  
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTERAIRE  
Paraissant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi  
Fondateur  
**EMIN SCHEMEIL**  
Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim jammal  
**ABONNEMENT**  
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an  
payables d'avance  
Vol. XIV N. 2

# الحقوق

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسها « أمين شميل »  
بديرها ويحررها  
سليم بسترس وإبراهيم جال المحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرشاً و٥٠ نصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## القسم القضائي

{ ٢ }

استئناف مصر - مدني - أول يونيه سنة ٩٩  
أمنه بنت علي حجاج السروجي - ضد -  
عفيفي أفندي رضوان  
الغاء الصلح الاستئنافي

١ اذا لم يتبين في صحيفة الاستئناف تاريخ  
الحكم المستأنف لتكون الصحيفة لاغية لان  
وضع التاريخ ليس الفرض منه سوى تعيين وتميز  
الاستئناف المرفوع عن أحد الأحكام منعاً للالتباس  
وما دام هذا الالتباس مدفوعاً من بيان موضوع  
الدعوى في صحيفة الاستئناف فعدم وضع التاريخ  
لا يبطل الصحيفة

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة  
مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك  
وبحضور حضرات موسيو دو هلس والمسيو  
كوغلن قضاة ومحمد الحريري أفندي كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الست أمنه بنت علي حجاج  
السروجي بصفها الشخصية وبصفها وصية على  
القصر أولاد المرحوم عبد المجيد أفندي رضوان  
من أهالي جزيرة الذهب جيزه وهم فضل

وبديعه وفهمه القاطنه بدرب النشارين ببولاق  
بمصر المقيدة هذه الدعوى بالجدول العمومي  
في سنة ٩٩ نمرة ٤٨ مستأنفه

ضد

عفيفي أفندي رضوان عمدة ناحية جزيرة  
الذهب ومقيم بها  
رفعت الست أمنه عن نفسها وعن محجوريتها  
المذكورين دعوى امام محكمة مصر الاهلية ضد  
عفيفي أفندي رضوان تطلب بها الحكم بتعيين  
أهل خبره لتقدير ربيع ٧٧ فدان وسدس وتمن  
وجه ونخل عدد ٣١٤ ومثلثي قيمة نصيبها  
ونصيب محجوريتها في تركه مورثهم عبد المجيد  
أفندي رضوان عن المدة من ابتداء سنة ٦٠٨  
قبضية لغاية هاتور سنة ٦١٤ وهو الربيع المحفوظ  
لها الحق فيه بمقتضى الحكم الصادر من محكمة  
مصر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ٩٧ المؤيد من محكمة  
الاستئناف بتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٨ وبعد تقديم  
التقرير بحكم لها بالربيع والمصاريف

دفع المدعي عليه الدعوى شكلاً بأنها  
مرفوعة من وكيل ولا يصح أن ترفع الدعوى  
الا من نفس ذوي الشأن فيها وموضوعاً بأنه  
كان استأجر الاملاك المذكورة سنة ٦٠٩ و ٦١٠  
واستمر بعدها منتفعاً بالاعيان المؤجرة برضاء  
المدعي فلا حق لها في طلب تقدير الربيع وطلب  
رفض الدعوى والزام المدعي بالمصاريف

وبتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩٨ حكمت محكمة  
مصر حضورياً بصحة شكل الدعوى ورفضها  
موضوعاً والزم المدعيه بالمصاريف ومايتان  
قرش للمحاماه

استأنفت الست أمنه هذا الحكم بتاريخ ٢  
مارس وطلبت الغاؤه والحكم بما طلبته ابتداء  
ثم طلبت في المرافعة وفي نتيجة أقوالها الجأهيه  
من باب الاحتياط أن يكون تقدير الربيع عن  
سنة ٦٠٨ وعن المدة من ابتداء سنة ١٦١٢  
لغاية هاتور سنة ٦١٤

ووكيل المستأنف عليه طلب الحكم بالغاء صحيفة  
الاستئناف لعدم اشتغالها على تاريخ الحكم  
المستأنف وطلب في الموضوع تأييد الحكم المستأنف  
لان سنة ٦٠٨ تقدم عنها حساب مع السنوات التي  
قبلها ولم يطلع فيه وهي داخله في المأمورية التي  
تعين أهل الخبرة في حكم ٣٠ مايو سنة ٩٧  
لادائها ولان الاملاك كانت مؤجرة سنة ٦٠٩  
و ٦١٠ وتجدد الايجار باستمرار وضع اليد مع  
الرضا لغاية المدة المطلوب تقدير ريعها وكل طرف  
طلب الزام خصمه بالمصاريف

المحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع  
أقوال وكلاء الخصوم والمداولة في ذلك حسب  
القانون

### عن صحيفة الاستئناف

من حيث ان بيان تاريخ الحكم المستأنف في صحيفة الاستئناف لم يكن لازماً الا لاجل تعيينه وتمييزه عما عداه والاخلال بهذا الواجب لا يستلزم بطلان الصحيفة الا اذا ترتب عليه الالتباس في تعيينه

وحيث ان صحيفة الاستئناف قد تضمنت بيان موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف على كيفية لاندع محلاً للالتباس في تعيين المراد منه خصوصاً ولم يكن بين الخصوم أحكام أخرى قابلة للاستئناف سواء وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض هذا الدفع

وحيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني وعليه يكون مقبولا شكلا

### عن الموضوع

من حيث ان عفي في رضوان انزل في نهاية سنة ٦٠٨ من الوصاية أي بتاريخ ٢٢ مسرى من السنة المذكورة وحينئذ تكون السنة بتمامها داخلة في وصايته ومثلها في الحكم مثل السنوات السابقة عليها

وحيث انه يظهر من أسباب حكم ٣٠ مايو سنة ٩٧ ان المستأنف عليه قدم الكشف المختص بحساب السنة المذكورة ضمن حساب مدة وصايته كما قرره وكبله امام هذه المحكمة

وحيث ان الحكم المذكور قضى بتعيين أهل خبره لفحص هذا الحساب ولا يزال أمر الفصل فيه منوطاً بمحكمة مصر وحينئذ لا محل لادخال سنة ٦٠٨ في المدة الطويلة المحفوظ الحق في ريعها وهي التي تبدي من يوم انتهاء الوصاية المشار اليها بل للمستأنف حق البحث في حسابها مع المستأنف على مثل السنوات السابقة عليها امام المحكمة المشار اليها

وحيث انه فيما يتعلق بسنقي ٦٠٩ و ٦١٠ فإنه ثابت من عقدي الإيجار المؤرخ أولهما ٣٠ نوفمبر سنة ٩٩ وثانيهما ٦ أغسطس سنة ٩٣ ان الاعيان المطلوب تقدير ريعها كانت مؤجرة فيها الى

المستأنف عليه مع حصة أخرى بجاية جنية مصري في السنة بعد الاموال

وحيث ان المستأنف لم تثبت ان تحرير هذين العقدين كان بفش من المستأنف عليه بل يظهر من حكم ٣٠ مايو انها كانت تحتج بهما ثم انها لم تدع الفش امام محكمة أول درجة

وحيث انه بناء على ذلك لا ترى المحكمة وجهاً لتقدير ريع السنتين المذكورتين وليس للمستأنف من حق فيهما الا محاسبة المستأنف عليه على الإيجار المقدر في العقدين المذكورين فقط

وحيث انه يظهر من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها ان المستأنف سعت عند انتهاء مدة الإيجار في استلام حقوقها وحقوق محجوريتها من المستأنف عليه حتى انذرته بتاريخ ٤ أغسطس سنة ٩٤ بان يجري القسم معها بالطريقة الودادية أو تضطر الى مداعاته فيها وفي ستمبر سنة ٩٤ سعت في اثبات فقرها لدى جهة الادارة ثم استحصلت على معافاتها من الرسوم بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ٩٤ وقدمت الدعوى بطلب استلام حقها وخكمت لها به محكمة مصر في ٣٠ مايو سنة ٩٧

غير ان محكمة الاستئناف عدلت هذا الحكم من جهة الاستلام لان الحقوق شائعه ويلزم السعي ابتداء في فسخها حتى يمكن تسليمها

وحيث انه يظهر من الحكمين المذكورين ان عفي في أفندي رضوان كان يلتمس الوسائل لمعاكسة المستأنف في حقوقها وعرقلة مساعيها في الحصول عليها

وحيث ان كل هذه الظروف تدل قطعاً على ان استمرار وضع بد عفي في رضوان على الاعيان المذكورة بعد انتهاء مدة الإيجار لم يكن برضاء المستأنف ولا عين رغبته مطلقاً

وحيث انه بناء على ذلك يكون لها الحق في طلب تقدير قيمة ريع تلك الاعيان عن المدة من ابتدئ سنة ٦١١ لغاية هاتور سنة ٦١٤

وحيث ان المحكمة لا ترى لزوماً لتعين أهل خبره لتقدير الريع المذكور لان في الدعوى ما يمكنها من التقدير بنفسها وهو الإيجار السالف ذكره وري انها تقدر باعتبار الريع مع زيادة ستة جنيهات في كل سنة بالنسبة لحصة المستأنف ومحجوريتها

وحيث ان لذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف وتوزيع المصاريف على الطرفين كل بقدر ماخسره في الدعوى

### فلهذه لاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف على الوجه الآتي وهو أزام المستأنف عليه بان يدفع الى المستأنفة ريع حصتها وحصة محجوريتها عن المدة من ابتدئ سنة ٦١١ لغاية هاتور سنة ٦١٤ باعتبار الإيجار المقدر المؤرخ ١٦ أغسطس سنة ١٨٩٣ يزداد عليه بالنسبة للحصتين المذكورتين ٦ جنيه مصري في السنة وألزم المستأنف عليه بثلاثي المصاريف والمستأنف بثلاث الباقي

\*\*\*

﴿ ٣ ﴾

استئناف مصر - جنائي - ٢٣ ديسمبر سنة ٩٩  
السيد محمد الداخني - ضد - النيابة  
قرار الحفظ

- ١- ان الامر العالي الصادر في ٢٨ مايو سنة ٩٥ أعطى النيابة سلطة التحقيق في المسائل الجنائية وخول لها الحقوق التي كانت لقاضيه
- ٢- ان المادة ١٥ من الامر المشار اليه جعلت للقرار الصادر من النيابة بحفظ الاوراق قوة القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق بان لاوجه لاقامة الدعوى سواء كان سرق صدور أمر بضبط المتهم أو حبسه على ذمة التحقيق أو لم يصدر
- ٣- ان القرار الذي يصدر من النيابة بحفظ الاوراق قوته كقوة الامر الصادر من قاضي التحقيق بان لاوجه لاقامة الدعوى وهو



ضمانة للمتهم حتى لا يكون عرضة للاتهام على الدوام ولا يمكن المود الى الدعوى الا بعد ظهور ادلة جديدة والا عد ذلك اخلا لابقوة النبي المحكوم به

٤- لا يجوز للمدعي المدني بجنابة صدر القرار بحفظها ان يقدمها للمحكمة مباشرة لان الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية ولا يمكن ان تنظر بدونها وما دامت تحت سلطة التحقيق خلا يمكن تحويلها الى جهة أخرى بدون قرار فاصل

بدارة الجنب والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات حتر بري ومستر ساتوه قضاة ومحمد توفيق سمودي اقدي وكيل النائب العمومي ومحمود فكري اقدي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في المعارضة المقدمة من السيد محمد الداخني عمره ٥٥ سنة صاحب ملك ومقيم بالزقازيق بكفر الحكم

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١١٩٤ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٨٠٣ سنة ٩٩ ومحمد علي مدعي بحق مدني القاطن بالشبراوين بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية وأقوال المتهم والحامي عنه والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

من حيث ان محمد علي بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ٩٧ بلغ النيابة العمومية بمحكمة الزقازيق بان السيد محمد الداخني المتهم زور عليه خطاباً مؤرخاً ٢٥ ابريل سنة ٩٥ يتضمن قبوله لحكم صادر ضده وتنزله عن حق الطعن فيه بطريق المعارضة والاستئناف وطلب اعتباره مدعياً بحقوق مدنية فباشرت النيابة بناء على ذلك تحقيق الدعوى واصدرت أمراً بعد اتعانه بحفظ أوراق الدعوى قضياً نظراً لعدم ثبوتها ولا امتناع المدعي بالحقوق المدنية من دفع التأمين اللازم لتعيين أهل خبره كان قد طلب تعيين

غير من سبق تعيينهم في الدعوى وبعد ذلك كلف المدعي بالحقوق المدنية المتهم بالحضور امام محكمة الجنب للفصل في هذه الدعوى وطلب الحكم له بمبلغ خمسين جنياً تعويضاً وبعد ان طلبت النيابة العمومية الحكم بالعقوبة على المتهم قررت المحكمة بتعين أهل خبرة وتأمين فعلاً وقدم تقريره فحكمت المحكمة أخيراً بتاريخ ١١ يونيو سنة ٩٨ ببراءة ساحة المتهم ورفض طلب المدعي بالحقوق المدنية والزاه بالمصاريف فاستأنفت النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية هذا الحكم وحكمت هذه المحكمة طبقاً للمواد ١٩٣ و ١٢ و ٣٥٢ و ٤٩ عقوبات و ١٥٨ جنابات غيابياً بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ٩٩ بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم مدة ستة أشهر والزاه بان يدفع للمدعي بالحقوق المدنية مبلغ الف قرش والمصاريف

فالمحكوم عليه عارض في هذا الحكم وفي الجلسة التي تعينت للمرافعة رفع المحامي عنه مسألة فرعية طلب فيها عدم قبول الدعوى العمومية وعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى المدنية لانه لا يجوز بعد صدور أمر من النيابة بحفظ الدعوى تحويلها مباشرة على محكمة الجنب قبل ظهور أدلة جديدة وطلب المدعي بالحقوق المدنية والنيابة العمومية رفض هذه المسألة اما الاول فلان أمر الحفظ لم يكن مبنياً الا على عدم دفع التأمين لاعلى عدم ثبوت الدعوى ولانه لاتأثير له على حقوق المدعي المدني واما النيابة العمومية فلان الأمر بالحفظ لا يمنع من السير في الدعوى الا في حالة ما اذا سبق صدور أمر بالقبض على المتهم او حبسه ولم يحصل ذلك بالنسبة للمتهم في هذه الدعوى

عن المسألة الفرعية

من حيث ان الأمر العالي الصادر في ٢٨ مايو سنة ٩٥ أعطي النيابة سلطة التحقيق في المسائل الجنائية وخول لها الحقوق التي كانت لقاضيه وأوجب عليها اصدار أمر بحفظ أوراق الدعوى اذا لم تر وجهاً لاقامتها أو تحويلها على

المحكمة المختصة بها اذا رأت وجهاً لذلك مهما كان نوع التهمة التي باشرت تحقيقها

وحيث ان المادة (١٥) من الامر المشار اليه جعلت للقرار الصادر بحفظ الاوراق من النيابة العمومية قوة القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق بان لاوجه لاقامة الدعوى حيث لم تجز المود بعد التحقيق الا اذا ظهرت أدله جديدة

وحيث ان اعطاء هذه القوة لقرار الحفظ وان كان حصل النص عليه بمناسبة الحالة التي تسبق صدور أمر بضبط المتهم أو حبسه غير انه يجب تعميم حكمه في جميع الاوامر التي تصدر بحفظ الاوراق بناء على عدم وجود وجه لاقامة الدعوى بعد حصول تحقيق من النيابة العمومية فيها وذلك للاوجه الآتية

أولاً لبنائها كلها على سبب واحد وهو عدم وجود وجه لاقامة الدعوى وصودرها عن سلطة واحدة وهي سلطة التحقيق وكونها نتيجة لاجراءات واحدة في صفاتها ونتائجها القانونية وهي أعمال التحقيق حيث تتأثر بها الدعوى العمومية في قيامها وسقوطها وانباتها وفيها

ثانياً لان القبض على المتهم أو حبسه إنما يكون في الجرائم التي لا تقل عقوبتها عن سنة وثقوى الشبهات فيها ضد المتهم (المادة ١٠ من الامر المشار اليه) أي التي لها أهمية بالنسبة لذاتها وللدليل ارتكابها بخلاف غيرها ولا يتصور ان يكون أمر الحفظ مؤثراً على الفصل في الدعوى الناشئة عن الاولى مع أهميتها ولا يكون له هذا التأثير بالنسبة للثانية مع انها أقل منها في الأهمية ولا غرابة في استعمال قياس المشابهة أو الاولى في هذه الحالة لانه جاز في غيره من المستثنيات وأحكام قانون العقوبات وقد استعمل فعلاً في مثل الحالة التي نحن بصدها حيث أعطى الامر الصادر من دائرة الاتهام في المحاكم الفرنسية بان لا وجه لاقامة الدعوى في الجنب والمخالفات نفس القوة التي نص القانون عليها في مسائل الجنابات (فوستين هيلي جزء ثاني نبذة

(١٠١٨)

ثالثاً لأن نسبة هذه القوة للامر بان لا وجه لاقامة الدعوى هي من الضمانات للمتهم حتى لا يكون عرضة للاتهام على الدوام ولم يكن القصد من تحويل سلطة التحقيق للنيابة العمومية اطلاق التصرف لها فيها بأزيد مما كان لقاضي التحقيق ولا الاخلال بهذه الضمانات بل الغرض منها الاسراع في العمل مع بقاء الضمانات المذكورة والمحافظة عليها بل الزيادة فيها بما يكفل حماية المتهم من سوء استعمال اليد الادارية لسلطة قضائية كما تدل عليه الاحكام المدونة في المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ من الامر المشار اليه وحصر الضمانة المذكورة في الحالة التي تقرررت بمناسبتها مع كون غيرها مثلها أو أقل تأثيراً منها بخلاف لهذا القصد ومنافله وتبين هذه المخالفة خصوصاً من مراجعة المذكرة التي أرفقتها نظارة الحفانية بمشروع الامر المشار اليه بياناً لأسباب وضعه اذ لم يرد فيها ما يدل على الضرر الذي تولد عن تعميم هذه الضمانة في قانون تحقيق الجنايات ولا على النفع الذي يترتب على حصرها في الحالة التي تقرررت بمناسبتها بل ان السبب الذي أبدته في شأنها وهو عدم اطلاق راحة من سبق اتهامه حتى لا يكون عرضة للمحاكم في قضية تم بحقيقتها قبله ) يدل على انه لم يخطر على بال الشارع الفناءها في الاحوال الاخر وعلى ان المعنى الذي لاحظته في تقريرها وصدور امر الحفظ بعد تصرفاً من النيابة بسلطة التحقيق التي تحولت عنها ولا يخفى ان التصرف بهذه السلطة كما يكون بالحبس والقبض كذلك يكون بتفتيش منزل المتهم وضبط رسائله وسماع شهادة الشهود وغير ذلك من اجراءات التحقيق التي يحق لكل منهم بعد تمامها ضده وكشف الحقيقة بها أن يتمتع بذلك الأمن الشرعي حتى لا يكون عرضة للابتلاء بها مرة أخرى قبل ظهور أدلة جديدة لا فرق في ذلك بين من اقتضت قوة الشبهة فيه وخطارة الفعل للسند اليه حبسه او القبض عليه وبين من منع ضعف الشك فيه او صغر الجريمة المسندة اليه من اتخاذ هذا الاحتياط في حقه

رابعاً لأن تخصيص هذه الضمانة بحالة القبض على المتهم او حبسه مع كونه غير مراد القانون يوجب تعدد التهمين وحبس بعضهم فقط اذ يكون للامر الواحد الصادر بحفظ قضيتهم نتائج مختلفة باختلافهم وهو مالا يمكن ارجاعه الى سبب معقول

خامساً لأن في اطلاق الامر للنيابة بالعود الى السير في الدعوى بعد تمام تحقيقها قبل من لم تدع الحالة بحبسه أو ضبطه متى شاءت قبل ظهور أدلة جديدة تكررراً للعمل بلا قائدة ونقيداً للحرية المدنية وجعل من رماه سوء البحث بتهمة باطلة على الدوام محلاً لشك الكافة فيه وسوء الظن بسيرته وعرضة لاختلاف النظر في شأنه لاختلاف افكار النيابة العمومية تبعاً لتبدل الاحوال أو تغير اعضاءها وان يكون ضعف الشبهة ابتداء وزوالها انتهاء أو صغر الجريمة أو طاعة النيابة العمومية بالحضور اليها لاول طلب يصدر منها موجياً لشقاء المتهم وسوء حاله وحيث انه بناء على هذه الالوجه لا محل للتغير بين أوامر الحفظ الصادرة من النيابة العمومية في الدعاوي الجنائية بعد تصرفها فيها بسلطة التحقيق وانضاح عدم وجود وجه لاقامتها فكل منها يجب ان يمنع من العود الى السير في الدعوى حتى تظهر أدلة جديدة لافرق في ذلك بينما اذا كان سبق صدور امر بحبس المتهم او ضبطه أو لم يصدر شيء من ذلك

وحيث انه لا يمكن تشبيه أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة العمومية على هذا الوجه بالاورامر التي كانت تصدرها قبل تحويلها سلطة التحقيق لان صفتها في الحالين ليست واحدة والاجراءات التي كانت تبشرها اولا كانت اجراءات محدودة لغاية تسهيل التحقيق فقط ولم تكن لها نتائج قانونية ضد المتهم خصوصاً فيما يتعلق بقطع المدة الطويلة والاثبات بخلاف الاجراءات التي تبشرها الآن فانها لاحد لها الا ظهور الحقيقة والغاية منها جمع الادلة التي تصلح لان تكون أساساً للحكم في الدعوى ويترتب عليها جميع الاحكام

القانونية التي تترتب على أعمال قاضي التحقيق بلا خلاف وليس الامر بحفظ الاوراق الاعمال من الاعمال المتممة للتحقيق المظهرة نتيجة فلا يمكن ان ينسب لفكر السلطة التي تصرف في التحقيق من اول الامر وحينئذ يجب ان يكون لها من القوة في حماية المتهم ما مثلها من القوة في الاضرار به

وحيث انه بناء على ذلك يجب ان يلحق بالامر المذكور جميع الاحكام التي تترتب على الامر الصادر من قاضي التحقيق بان لا وجه لاقامة الدعوى

وحيث انه من المبادئ المتفق عليها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى للنيابة العمومية بعد صدور امر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ان تحولها مباشرة للمحكمة ولو بعد ظهور أدلة جديدة وقبل تحقيقها بمعرفة السلطة المختصة بالتحقيق لان فيه اخلالاً بقوة الشيء المحكوم فيه والمختص بالنظر في الادلة الجديدة وتحقيقها هي السلطة التي اصدرت الامر المذكور دون المحكمة كما يستفاد من قوله في المادة ١٢٤ من قانون تحقيق الجنايات (الشروع ثانياً فيما بعد في اتمام اجراءات الدعوى) وانه لا يجوز ذلك ايضاً للمدعي بالحقوق المدنية لان الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية فلا يمكن ان تنظر بدونها ولا فرق في هذا المنع بينما اذا كان دخل في التحقيق بهذه الصفة أو لم يدخله لقيام سبب المنع في الحالين ولانه في حالة دخوله في التحقيق قد اختار أحد الطريقتين اللذين خيره القانون بينهما وانتهى بذلك حقه في الاختيار وحيث انه لا يمكن ان يكون حرمان المدعي بالحقوق المدنية من حق المعارضة في أوامر الحفظ الصادرة من النيابة موجياً لعدم انطباق هذا الحكم عليه لان الغاية فيه لم تكن مؤسسة على حقه في معارضة امر قاضي التحقيق بل على مبدأ آخر وهو تبعية دعواه للدعوى العمومية كما تقدم ولذلك كان منعه من تحويلها على المحكمة بعد صدور ذلك الامر لها عاملاً



لهذه الاسباب رأيت اللجنة ضرورة استلفات  
انظار حضرات رؤساء وقضاة المحاكم الاهلية الى  
ما تقدم

\*\*\*

﴿٢٢﴾

### الاجار واختصاص المحكمة الجزئية

جاء في مذكرة لجنة المراقبة القضائية المؤرخة  
في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٦ عمرة ١٤ قرارات عمومية  
انها لاحظت من مراجعة بعض القضايا المدنية  
المدنية ان بعض المحاكم الابتدائية تحكم بصفة  
استثنائية بملف أحكام المحاكم الجزئية الصادرة  
باختصاص هذه المحاكم بالحكم في الدعاوي التي رفع  
الها بطلب باقي إيجار لا تتجاوز قيمته عشرة  
آلاف قرش صاغ متى كانت الاجرة السنوية  
تتعدى هذه القيمة

وحيث ان المادة ٢٦ من قانون المرافعات  
نصها ( يتدب ناظر الحقائق قاضياً من قضاة  
المحاكم الابتدائية ليحكم بافراجه انتهائياً بهيئة  
محكمة للمواد الجزئية في كافة الدعاوي المدنية  
والتجارية سواء كانت خاصة باموال منقولة أو  
ثابتة اذا كان المدعي به فيها لا يزيد على ألف قرش  
ديواني فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش  
يكون حكمه فيها ذكر ابتدائياً يجوز استئنافه )  
وحيث يستفاد من هذا النص ان طلب  
الايجار كغيره من اختصاص المحاكم الجزئية  
متى كانت قيمته لا تتجاوز عشرة آلاف قرش  
وحيث ان الشارع بعد ما قرر في الفقرة  
الاولى من هذه المادة بوجه مطلق غير مقيد  
اختصاص القاضي الجزئي بجميع الدعاوي التي  
لا تتجاوز عشرة آلاف قرش رأى من اللازم  
ان يمد اختصاصه في بعض احوال معينة مهما  
بلغت قيمة الطلب فيها لأسباب رآها مستوجبة  
لذلك كالسرعة المتبعة في استصدار الحكم وبساطة  
الدعوى ومجاورة الحال المتنازع فيها لبعضها  
وارتباط الدعاوي ببعضها وهلم جرا فلذلك يكون  
بيان المسائل المدرجة في الفقرة الاخيرة من

### ﴿مذكرات لجنة المراقبة القضائية﴾

﴿١٩﴾

#### التنبيه في التنفيذ والممارسة

جاء في مذكرة لجنة المراقبة القضائية المؤرخة  
٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٦ عمرة ١٥ قرارات عمومية  
انها لاحظت من مراجعة بعض القضايا المدنية  
ان بعض المحاكم تحكم بملف التنفيذ الحاصل من  
الدائن لمدينه عند حصول معارضه من هذا الاخير  
متى رأت ان الدائن ادرج ضمن المبالغ التي يطلب  
بها مدينه مبالغ أخرى لم تكن مستحقة وقت التنبيه  
وحيث ان الاجراءات القانونية لا تلتفي الا  
بنص صريح في القانون ما لم تكن الورقة فاقدة  
لاحد الاركان اللازمة لتكوينها

وحيث انه لا يوجد في القانون نص يقضي  
بملف التنفيذ الشامل لطالبات زائده عن مقدار  
الدين المستحق أو طلبات أخرى مبالغ فيها فان  
واضي القوانين قد عدلوا من زمن بعيد عن  
طريقة التشديد والتضييق التي كانت القوانين  
الرومانية جارية ومؤسسة عليها احكامها وصار  
من المبادئ المقررة في القوانين المعمول بها في  
هذا القطر ان الزيادة في الطلب لا يترتب عليها  
بطلان ورقة التكليف أو التنبيه

وحيث ان التنبيه الشامل لزيادة في مقدار  
الدين لم يفقد في الحقيقة ركناً من أركانه اذ ان  
التنبيه مع وجود هذه الزيادة لا يزال وافياً بالفرض  
الذي أراد الشارع بتقريره اياه أعني اخبار المدين  
بان دائنه قد استعد للمطالبة وشرع فعلا في  
الاجراءات الاولى التنفيذية المؤدية الى الحصول  
على حقه

وحيث ان الزيادة في التنبيه يمكن مداركتها  
برد الدين الى حقيقته وتخفيضه الى الحد المستحق  
اداؤه هذا مع الزام الدائن اذا اقتضى الحال  
بالمصاريف التي ترتبت على هذه الزيادة وعلى ذلك  
فالتنبيه الوارد فيه زيادة في قيمة الدين ان لم  
توجد أسباب أخرى موجبة لبطلانه فهو  
صحیح يصاح لان يكون أساساً للمطالبة بإدائها للمبالغ  
المستحقة بعد تخفيضها

حتى في الحالة التي لم يقم نفسه فيها مدعياً بحقوق  
مدنية أمام التحقيق

وحيث انه لا ضرر على المدعي بالحقوق  
المدنية من هذا المنع لانه يمكنه ان يلتجئ دائماً  
للمحاكم المدنية المختصة أصلاً للفصل في حقوقه  
ويرفع دعواه اليها ان شاء الحصول عليها

وحيث انه من جهة أخرى على فرض ما  
ليس مقبولا وان يكون الامر الصادر بالحفظ  
من النيابة العمومية غير مؤثر على الفصل في  
الدعوى العمومية فانها تبقى معلقة بالنيابة بصفة  
كونها سلطة تحقيق ومتى كانت الدعوى معلقة  
يسلطة لا يمكن لاحد فصلها منها الا بقرار فاصل  
منها وبناء عليه لا يجوز للمدعي المدني ان يحول  
دعواه مباشرة للمحكمة لكونها تابعة للدعوى  
العمومية القائمة أمام سلطة التحقيق كما لا يجوز  
له ذلك في حال تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق  
وحيث ان محمد علي المدعي بالحقوق المدنية  
في الدعوى الحالية بعد ان بلغ النيابة العمومية  
بتزوير الخطاب المظنون فيه وأقام نفسه مدعياً  
بحقوق مدنية وبشرت النيابة التحقيق فعلا  
وأصدرت أمراً بحفظ اوراق الدعوى قطعياً  
حولها للمحكمة مباشرة وتبعته النيابة العمومية  
بطلب العقوبة قبل ظهور أدلة جديدة

وحيث ان أمر الحفظ لم يكن مبنياً فقط  
على امتناع المدعي من دفع التأمين بل بناء على  
ذلك وعلى ما انتجته التحقيقات التي تمت من  
عدم وجود وجه لاقامة الدعوى

وحيث انه بناء على المبادئ السالف ذكرها  
تكون الاجراءات باطلة ويتمين الحكم بعدم  
قبول الدعوى المدنية والدعوى العمومية بالحالة  
التي هما عليها الآن

#### فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول المعارضة  
شكلاً وقبول المسألة الفرعية المقدمة من حضرة  
المحامي عن التهم والغاء الحكم المعارض فيه  
والحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى المدنية  
والدعوى العمومية الآن والزمت المدعي بالحقوق  
بالحقوق المدنية بالمصاريف

المادة ٢٦ المار ذكرها مطلقاً غير مقيد في اختصاص القاضي الجزئي وتكون الفقرة الاولى من هذه المادة لا تعارض اختصاصه في مثل الحالة التي نحن بصدد حلها اذا كان الحكم الذي يصدر في الدعوى يؤثر على عقد الايجار نفسه وحيث ان مجرد المطالبة بباقي ايجار لا تعادل هذه الحالة اذ هي منحصرة في طاب مبلغ متأخر ليس الا فالحكم الذي يصدر لا يؤثر على العقد وعلى ذلك فالمحكمة الكلية لا تكون مختصة بالحكم في طلب أجرة لا تزيد على عشرة آلاف قرش الا اذا كان عقد الايجار الزائد عن هذه القيمة في السنة لم تمضي مدته اذ يجوز ان يحكم بفسخه لعدم قيام المتأجر بدفع الأجرة وقد صدر من محكمة الاستئناف الاهلية حكم بهذا المعنى بتاريخ ١٦ مارس سنة ٩٩ لذلك رأيت اللجنة ضرورة استلفات أنظار المحاكم الاهلية الى ما تقدم

\*\*\*

## ﴿ ٣ ﴾

## الاحكام الصادرة بالتصديق على التوقيع

## والاختصاص العقاري

جاء في مذكرة لجنة المراقبة القضائية المؤرخة في ١٧ ديسمبر سنة ٩٩ نمرة ١٣ قرارات عموميه انها لاحظت من مراجعة بعض القضايا المدنية ن بعض المحاكم الاهلية تحكم أحياناً باختصاص الدائن بمقاررات مدينه بمقتضى أحكام صادرة بالاعتراف بالامضاء أو الخطوط أو الاختام مستندة في ذلك على ان نص المادة ٥٩٥ من القانون المدني المتعلقة بهذا الموضوع عام في هذا المعنى فان القانون لم يشترط في ذلك صدور حكم في الموضوع أو الحكم لصالح المدعي

وحيث ان نص المادة ٥٩٥ مدني هو (يجوز لكل دائن يبدع حكم صادر بمواجهة الخصام أو في غيبة أحدهم سواء كان ابتدائياً أو انتهائياً ان يتحصل على اختصاصه بمقاررات مدينه تأميناً على اصل دينه وفوائده والمصاريف بشرط

مراعاة واستيفاء الاجراءات المينة في قانون المرافعات

وحيث ان في تفسير هذا النص يجب الرجوع الى قصد الشارع والغاية التي وضع من أجلها وحيث ان القانون اشار بلا شك بهذا النص الى الاحكام المقررة فيها لصالح المدعي بدين خال عن النزاع او قابل للتقدير كما قضت المادة ٦٨٢ من قانون المرافعات

وحيث ان الاحكام الصادرة بالاقرار بصحة الامضاء أو الخطوط أو الاختام لا تدخل تحت هذا الحكم فانها لا تشمل على اثبات حق بل المراد منها هو منع كل منازعة في المستقبل من جهة المدين نفسه او من يقوم مقامه بخصوص صحة الامضاء أو الخطوط ومما يؤيد هذا المبدأ كون الدائن عند استحقاق دينه يجب عليه للحصول على ماله ان يستصدر اولاً حكماً بملزومية مدينه به

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان المادة ٢٥٢ مرافعات نصها (في حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه)

وحيث انه يتضح من ذلك ان الشارع في هذه الحالة لم يمنح المحاكم حق الحكم على المدين بل أجاز فيها فقط ان تثبت اعتراف المدين بصحة الخط أو الامضاء أو الختم

وحيث انه باستقراء الاعمال التشريعية التي جرت في هذا الموضوع يتضح ان الشارع لم يقصد اعطاء حق الاختصاص للدائن الذي يبدع حكم بالاعتراف بالامضاء أو بالختم

وحيث ان المادة ٦٨١ من القانون المدني المختلط القديم كان نصها (الحكم الصادر من أي محكمة من المحاكم المصرية او من محاكم القنصلات بالقطر المصري يترتب عليه رهن عقار المدين لمن صدر له الحكم المذكور سواء كان صادراً بمواجهة الخصام أو في حالة الغيبة قطعياً كان او وقتياً ويترتب الرهن العقاري ايضاً على ما يحصل في المحكمة من الاقراوات وبوت صحة الامضاء

الموضوع على سند غير رسمي) وفي سنة ١٨٨٦ لما أريد حذف الرهن القضائي واستبداله باختصاص العقار على شرط ان لا يصرح به الا لمن يبدع من الدائنين حكم بالزام مدينه بدين مستحق خال من النزاع او سهل التقدير فان الشارع رأى ان احسن طريقة هي ايراد النصوص الواردة في القانون الاهلي بخصوص حق الاختصاص بمقاررات المدين كما يدل على ذلك الامر المالي الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ وحيث انه فضلاً عن ذلك فاننا نرى الدائن الذي لم يكن يبدع سوى حكم بالاعتراف بالكتابة او بالامضاء أو بالختم يمكنه بعد تحرير السند العرفي ببضعة ايام وقبل استحقاقه ان يتحصل على اختصاص بمقاررات مدينه حالة كون هذا الاخير ابي عليه وقت تحرير السند ان يمنحه تأميناً لدينه اقل مما يكون يحصل عليه بهذا الحكم والزم نفسه في نظير ذلك بفوائد باهظة وفي ذلك من الضرر والاجحاف بحقوق المدين ومخالفة قصد المتعاقدين مالا يحتاج معه الى بيان لذلك رأيت اللجنة ضرورة استلفات أنظار حضرات رؤساء وقضاة المحاكم الاهلية الى ما تقدم

## اعلان

محكمة السيد زينب

عن بيع عقار

نشرة ثامنة

انه في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ٩٠٠ الموافق ١٩ شوال سنة ١٣١٧ الساعة ٩ افرنجي صباحاً

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه بمجلسه المزادات العمومية التي ستعقد في اليوم المذكور بسراي المحكمة قما واحداً على مبلغ ٢٩٤ قرش صاغ والمصاريف بنقص خمس الفين غير مره

## بيان العقار

حصة قدرها ستة قراريط شائعة في بنا ثلاثة

أحمد بك كمال المقيده نمرة ١٧٨٧ سنة ٩٩ ضد منصور محمد القاضي بنزع ملكية المدعى عليه من خمسة أفدنه واثني عشر قيراط كائنة بناحية شم البصل وبيعها بالمراد العمومي قسماً واحداً وفاء لمبلغ ٩١٢٠ وقد تسجل هذا الانذار بمحكمة بني سويف الاهلية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٦٥٨ وبناء على طلب أحمد بك كمال صاحب ملك ومقيم بمصر

ضد

منصور محمد المزارع من شم البصل سيصير مبيع خمسة أفدنه واثني عشر قيراط الكائنة بناحية شم البصل بقبالة اسيو منها فدانين واثني عشر قيراط قطعة حدها البحري نزلة البنورة والغربي بحره والقبلي عبد الرحمن والشرقي علي عبد الرحمن وثلاثة أفدنه قطعه حدها البحري فياض محمد غنيمه والقبلي محمد عبد اللطيف والغربي بحره والشرقي جسر أبو راهب وقد تمحدد لافتح الزايدة في العقارات المذكورة مبلغ خمسة وخمسين جنيه مصري فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد تحريراً بسراي المحكمة بمغاغة في يوم الخميس الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٠٠ و١٧ رمضان سنة ١٣١٧ كاتب أول محكمة بمغاغة محمد حسنين

### اعلان بيع عقار

محكمة السنبلاوين الجزئية بالنصورة

نشره أولى

انه في يوم الخميس ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزادات بسراي المحكمة بالنصورة سيصير الشروع في مبيع منزل ملك محمد سلامة وسلامه عبد الحليم من البلامون كائن بناحية البلامون بحارة ابو اسماعيل ميني

القاضي بنزع ملكية يوسف رفاعي المذكور من عشرة نخلات كائنة بناحية الجنديه وبيعها بالمراد العمومي قسماً واحداً وفاء لمبلغ ٥٧٩ ومسجل هذا الحكم بمحكمة بني سويف الاهلية في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٩ نمرة ٦٦٠ وبناء على طلب محمد افندي حسنين بصفته كاتب أول محكمة بمغاغة الجزئية النائب عنه بصفته المذكورة قسم قضايا رئاسة مجلس النظار ونظارة الداخلية الكائن مركزها بشارع الدواوين بمصر

ضد

يوسف رفاعي المزارع من الجنديه سيصير مبيع العشرة نخلات الكائنة بناحية الجنديه المغروسة باراضي مزارع بقبالة القفاري باطيان الحواجه حبيب لطف الله ومتداخله في بعض نخيل للاهالي وحدود القطعة جميعها حدها الشرقي طراد البحر الاعظم وبينهم ترعه والغربي باقي اطيان الحواجه حبيب لطف الله والبحري كذلك والقبلي ورثة معتوق عبد الله بقبالة القفاري وقد تمحدد لافتح الزايدة في العشرة نخلات المذكورة مبلغ أربعمائة قرش فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد تحريراً بسراي المحكمة بمغاغة في يوم الخميس الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٠٠ و١٧ رمضان سنة ١٣١٧ كاتب أول محكمة بمغاغة محمد حسنين

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغة

اعلان بيع عقارات

نشره أولى

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزادات بسراي المحكمة بمغاغة بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩ في قضية

دكا كين وقهوه بشارع المديح على أرض محتكرة وحاصل وقف سيدي علي زين العابدين قسم السيد زينب محدودين بمحدود أربع القبلي طريق موصل لسوق النعم وبه وجهة الثلاثة دكا كين والشرقي الشارع العمومي وبه وجهة القهوه والبحري ملك احمد التندوري والغربي ملك مجاهد مروان وهذا البيع بناء على طلب نصر افندي محمد الذخاخي بشارع الحسينية قسم الجمالية

ضد

علي حسين المشعور الجلاد الساكن بشارع الكوردي بدرب حسين بالحسينه شياخة السيد الميهي قسم الجمالية وذلك بموجب حكم صادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ٩٨ ومسجل بمحكمة مصر الاهلية بتاريخ اول يناير سنة ٩٩ نمرة ٢ قاضي بنزع ملكية المدعي عليه للحصه المذكورة وبيعها قسماً واحداً ومودوع مع باقي الاوراق بما فيها شروط البيع بقلم كتاب المحكمة في القضية الواردة الجدول نمرة ١٠٨٢ سنة ٩٨ فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والساعة المذكورين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وقت ما يريد تحريراً بسراي المحكمة بمصر في ٢٢ يناير سنة ٩٠٠

كاتب اول

محكمة السبهه

أحمد ابراهيم

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغة

اعلان بيع عقارات

نشره أولى

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزادات بسراي المحكمة بمغاغة بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ٩٩ في قضية محمد افندي حسنين المقيده نمرة ١٧٠٧ ضد يوسف رفاعي



يناير سنة ٢٩٠٠ ( ٢٠ رمضان سنة ١٣١٧ )  
عبد اللطيف احمد كاتب أول المحكمة

### اعلان

#### محكمة اسنا الجزية

نشره اولي

في القضية المدنية نمرة ١٦٩٠ سنة ٩٩  
بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٨٨  
دسمبر سنة ٩٩ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا  
الاهلية بتاريخ ٣٠ منه نمرة ٤٩٢

وبناء على طلب ابراهيم يحيى عساوي التاجر  
باسنا ومتخذ له محلا مختارا منزله الكائن باسنا  
سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع  
أربعماية زراع في منزل عقار كائن بناحية اصفون  
المطاعنه البالغ مقاسه ١١١٨ ذراع العمول عنه  
امر اختصاص امام محكمة الاهلية بتاريخ ٢٦ دسمبر  
والحد البحري ملك ورثة عبد الرحيم ابراهيم  
العوادي ومن غربه وبمضه الشرقي فضا ميري  
والحد العربي شارع والحد الشرقي زقاق غير نافذ  
سنة ٩٩ نمرة ٥٠ وحدوده الحد القبلي شارع  
وبابه مفتوح فيه والمنزل المذكور محتوي على  
أربعة حواصل منهم ثلاثة حواصل مسـتوفين  
بنغلاف وجريد والحاصل الرابع سماوي وبرج  
حمام بري مبني فوق احد الحواصل وباقي المنزل  
سماوي ومركب عليه اربع ابواب خشب لوح  
مصري المملوك الى محمد سعد بنحيت المزارع  
باصفون المطاعنه وشروط البيع وحكم نزع  
الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب  
من يطلع عليهما وحضرة القاضي قدر الثمن  
الاساسي الذي يتني عليه افتتاح المزاد مبلغ ١٥٠٠  
الف وخمسمائة غرش صاغ

وسيكون البيع باودة مزادات بسراي المحكمة في يوم  
الثلاث ٢٠ فبراير سنة ٩٠٠ الساعة ٩ فرنكي صباحاً  
فقط من يرغب المشتري ان يحضر في الميعاد المرقوم  
تجرباً بمرکز المحكمة في ٢٠ يناير سنة  
٩٠٠ و ١٩ رمضان سنة ٣١٧ كاتب اول  
عبد الرحمن جعفر محكمة اسنا

( طبع بالطبعة العمومية )

فن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم  
والساعة والمحل الموضحين بهذا ومن يرسي عليه  
المزاد يدفع الثمن فوراً بالعمله الصاغ وان تأخر  
يباد المزاد على ذمته ويلزم بفرق النقصان وفي  
هذه الحالة اذا زاد الثمن يضاف الزائد على مبلغ  
البيع

باشمحطط محكمة الزقازيق الاهلية

امضا

#### محكمة الاقصر الجزية

### اعلان

نشره ثانيه

في القضية المدنية نمرة ٥٤٢ سنة ١٨٩٩  
انه في يوم الخميس ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠  
الساعة ٩ فرنكي صباحا باودة الزايدات بسراي  
المحكمة بالاقصر

سيصير الشروع في مبيع فدانين واثنين  
وعشرين قيراط كائنة بناحية السلميه بحري بقبالة  
العشرات محدوده من بحري موسى محمود ومن  
قبلي اسماعيل عوض ومن شرق ورثة علي مغيث  
ومن غرب ترعة الملاوي - بناء على طلب بقطر  
قلاده التاجر باسنا - وهذه الاطيان ملك صالح  
احمد محمد اسماعيل المزارع ومقيم بنجع العدسيات  
تبع السلميه قبلي بمرکز الاقصر وفاقه للمبلغ ٤٤٧٨  
قرش صاغ قيمة المحكوم به عليه والمصاريف  
وما يستجد عليهما كما قضى بذلك حكم نزع  
الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ نوفمبر  
سنة ١٨٩٩ ومسجل بمحكمة قنا في ١٨ منه  
نمرة ٦٠١ وسيكون البيع قسماً واحداً والثن  
الذي يتني عليه افتتاح انزاد سبعة عشر جنباً  
مصرياً عن كل فدان بعد ان كان بجلسة مزادات  
يوم ٤ يناير سنة ١٩٠٠ عشرين جنباً ولم يحضر  
مزادون ولذلك قرر حضرة قاضي المحكمة  
تقيص الثمن الاساسي للقيمة السابق ذكرها

فقط من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان  
والمكان الموضحين أعلاه وله الاطلاع على شروط  
البيع وحكم نزع الملكية الموجودين بقلم كتاب  
المحكمة وقت ما يريد

تجرباً بسراي المحكمة بالاقصر في ٢١

بالطوب الاخضر ومحتوي على قاعتين وزريه  
وحوش وفرن ومحدود من بحري منزل اولاد  
الحرمة قشطه والغربي طاحونه الحاره والقبلي  
شارع وفيه الباب والشرقي شحاته علي اسماعيل  
وهذا البيع بناء على طلب يوسف شعبان  
المزارع من البلاجون وبناء على الحكم الصادر  
من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ دسمبر سنة ٩٩  
ومسجل بقلم كتاب محكمة الزقازيق الاهلية  
في ٢٦ دسمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٨٨٣ القاضي  
بنزع ملكية المنزل المذكور وفاقه لسداد مبلغ  
٤٩٥ قيمة المحكوم به والمصاريف وما يستجد  
من المصاريف

وشروط البيع وحكم نزع الملكية موجودان  
بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما  
وان الثمن الاساسي الذي يتني عليه الزايدة هو  
مبلغ ٤٩٥ قرش صاغ فعلي من يرغب المشتري  
الحضور في الزمان والمكان الموضحين بعاليه للمزايدة  
حرر بسراي المحكمة بالنصوره في يوم الثلاث  
١٦ يناير سنة ١٩٠٠ و ١٥ رمضان سنة ١٣١٧  
حسين عبد السيد الكاتب

### اعلان

نشره ثالثه

عن مبيع مصاغ محجوز عليه بالمزاد العمومي  
في يوم الثلاث ثلاثين يناير سنة ١٩٠٠  
الساعة ١٠ فرنكي صباحا ببندر الزقازيق والايام  
الثاليه له اذا اقضى الحال - سيصير الشروع في  
مبيع قصبه ذهب وجوزاسور فضه بالمزاد العمومي  
ببندر الزقازيق وهذه الاشياء تعلق عطيه خليفه  
المزارع بعزبة الحاج خليل ابراهيم اربوط المساه  
زعفران التابعه لزام ناحية العواسجه مركز  
هيا شرقيه السابق توقيع الحجز عليها تنفيذاً  
تحت يد حضرة الشيخ حسن عبدالرحمن المحامي  
بالزقازيق بناء على طلبه وفاقه لمطلوبه من عطيه  
خليفه المذكور البالغ قدره ٢٢٠ مائتين وعشرين  
قرش صاغ خلاف أجره النشر بناء على الامرين  
الصادرين من محكمة هيا الجزية بتاريخ ٢٣  
اكتوبر سنة ٩٩ ومشولين بصيغة التنفيذ